العلل النحوية في الأسماء عند ابن السيد البطليوسي في كتابه (كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل)

أ.م.د. عماد حميد أحمد الخزرجي **زريان عاصي خورشيد**
جامعة تكريت/كلية التربية للبنات

المقدمة

لاشك أنّ علم اللغة العربية من أشرف العلوم وأجلها قدراً وأغناها معنى وأكثرها صدقاً ونفعاً وأثبتها قوة لأنّها لغة القرآن الكريم ولغة أهل الجنة فعلم العربية من أفضل العلوم يطلبه الإنسان من المهد إلى اللحد، إضافة إلى أنّه به تم الكشف عن أسرار القرآن الكريم وبيان أحكام قواعده فتعدّد أبناؤه واشتغل العلماء بعجائب آياته فظهرت فيه ألطف العبارات وأسمى الكلام .

فعند ظهور النبغاء تطورت اللغة العربية بأحكامها وضبط قواعدها فكان النحو في بدايته غامضاً حيث وجدت المناظرات بين العلماء التي كانت مختارة عن روايات ما ينقل من أخبار عن النحو البداية على يد أبي الأسود الدؤلي الذي وضع النحو لأجل الابتعاد عن اللحن الذي ظهر على أفواه الناس ،وأخذ يتفشى على ألسنة الناس عند قراءتهم للقرآن .

ففي دراسة النحو ظهرت عند الناس تساؤلات كثيرة حول الموضوعات الغامضة وقام العلماء على الرد عليهم معللين ذلك فتعدّدت العلل وتنوعت الأفكار فكان هناك اختلافاً كثيراً بينهم إلاّ أنّ بعضهم على ما وصفه القدماء ؛فجعل ذلك في مذاهب أقاموها بينهم .وتطور هذا العلم وأخذ ينحو نحواً جديداً في البحث عن الأسباب لأجل دقة التعبير ونظم الكلام ،أنَّ أول من نسب إلى منهج العلل هو عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ)فامتد ذلك إلى الأجيال اللاحقة من تلامذته ومعاصريه ،وانتهج هذا العلم الفراهيدي الذي ألف معجم العين ثم أتى سيبويه الذي امتلك عقلاً شاذاً في توضيح وضبط قواعدها ورسخ نظامها وتأثر العلماء بما قدمه واستوفاه في كتابه وسرعان ما ألف بقية النحاة الذين جاءوا بعده وامتازوا بدقتهم وفطنة ذكائهم وأبرزهم المبرد في مقتضبه وأبن السراج في أصوله والزجاجي في إيضاحه وابن جني في خصائصه والزمخشري في مفصله إلى غير ذلك من مؤلفات ،فاستنبطوا عللهم من قدراتهم الذهنية اللامعة وثبتوا فيها حكمهم وجعلوا منها منفذا للعالم بدقة أسلوبهم مبسطين حلولها ليفهم العالم والجاهل وامتد ذلك إلى عصرنا الحاضر إلى أن نهج النحو منهجاً جديداً على يد أبي مضاء القرطبي الذي كان متحمساً في عصره سالكاً مسلكاً بيّن فيه الكثير من خلاله كتابه(الرد على النحاة).

أما موضوع دراستي في هذا فهو(العلل النحوية في الأسماء عند ابن السيد البطليوسي في كتابه ـ كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل)

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتليها خاتمة . تناولت في المبحث الأول (العلل النحوية في المرفوعات الأسماء)وقد قسمته على الموضوعات النحوية على الطريقة المتبعة في تقسيمها عند النحويين في مؤلفاتهم . أما المبحث الثاني فخصصته بدراسة (العلل النحوية في المنصوبات من الأسماء)متبعاً المنهج نفسه الذي اتبعته في تقسيمي للمبحث الأول .في حين أخلصت المبحث الثالث للحديث عن (العلل النحوية في المعرب من الأسماء . الممنوع من الصرف). ثم ختمت هذه المباحث بما توصلت إليه من نتائج، مردفاً ذلك بالمصادر التي استعملتها في دراستي هذه، وفي الختام فإنّ هذا البحث محاولة فإن وفقّت فيه فذلك أملي ورجائي ، وإن قصّرت من دون ذلك فحسبي أنني سعيت بجهد لأجل بيان المكانة العلمية لابن السّيد البطليوسي في ميدان العلل والتعليل.

المبحث الأول

العلل النحوية في المرفوعات من الأسماء

١-نائب الفاعل

-علة رفع المفعول الذي لم يسم فاعله:

لاشك أن افتقار الفعل إلى الفاعل في الكلام دفع بالنحاة إلى جعل الفاعل جزءا من الفعل، وهو بمنزلة الخبر للمبتدأ[١]، ولعل السبب في قيام اسم مرفوع مقام الفاعل بعد حذفه هو استباق بقاء الفعل بلا فاعل واستدلال النحاة في جواز ذلك هو أنهم اسندوا الفعل إلى فاعل مجازي الأصل فيه أنه مفعول ،وذلك بعد حذفهم للفاعل الحقيقي الذي سبق وأن اسند إليه الفعل[٢].

وأما علة رفع المفعول عند سيبويه فهي أنَ الفعل لم يشغل بغيره بل تفرغ له قياسا عمَا فعله مع الفاعل وعليه وجب رفعه.[٣]

ولا يبتعد ابن السراج عن ذلك كثيرا في جعله علة رفع المفعول هنا هي مشابهة المفعول للفاعل في عدم إتمام الكلام إلاَ به فضلا عن عدم الاستغناء عنه لأنَ المراد من بناء الفعل للمجهول هو المراد نفسه من بناء الفعل للفاعل.[٤]

وهذا ما ذهب إليه ابن جني في هذا الباب [٥]، قال الأنبا ري :"اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع".[٦]

وعلة ذلك عند البطليوسي تستبان في قوله: ((إن حكم المرفوع أن يكون في الرتبة قبل المجرور والمنصوب ، فأن الجمل المفيدة تتركب من المرفوعات من غير أنَ تحتاج إلى منصوب ولا مجرور كقولك: ((قام زيد)) و((عبد الله خارج)) ولا تتركب عليه جملة مفيدة من منصوبات ولا مجرورات حتى يكون في الجملة اسم مرفوع تعتمد عند عدم الفاعل إلا إن يكون المنصوب والمجرور في تأويل المرفوع كقولك :((إن زيدا في الدار)) و((ما يأتي من رجل)).[٧] ، ويبدو لي مما سبق توافق آراء النحويين في علة هذه المسألة، وهي علة تتعلق بالتركيب أعني الإسناد هنا أي إسناد الفعل للمفعول الذي قام مقام الفاعل فضلا عمَا يحققه المفعول من إتمام للمعنى قياسا عما كان يحققه الفاعل قبل حذفه.

-علة وجوب نيابة المفعول به مناب الفاعل

عند بناء الفعل للمجهول ،يحذف فاعله ،ويقامُ المفعول به عند وجوده مقامه، ومثال ذلك(أُكرِمَ زيدٌ).أمّا إذا لم يوجد المفعول به فيجوز إقامة الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه ،ومثال ذلك (جُلِسَ أمامُ النهر). وإذا اجتمع مع المفعول به في الجملة واحد مِمّا ذكر أو أكثر لم يجوّز الأكثرون أقامة غيره، قال المبرد:((لم يجز أن تُقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة))[٨] .وهذا ما ذهب إليه ابن هشام أيضاً[٩] . ونسب المتأخرون إلى الكوفيين جوازَ إقامة غيرِ المفعول به مقام الفاعل مع وجوده في الجملة؛

قال أبو حيان:((وإذا اجتمعَ مفعولٌ به ومصدر وظرف زمان وظرف مكان ومجرور تعين إقامةُ المفعولِ بهِ عندَ جمهور البصريين، وأجازَ الأخفشُ وأبو عبيدة والكوفيون إقامةَ غيرِهِ مع وجوده))[١٠] .

وقال ابن هشام :((ولا ينوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ،وأجازه الكوفيون مطلقاً))[١١] .

والتحقيقُ أنَّ الكسائي والفراء الكوفيَّين ذهبا إلى أنَّ الفعل مسندٌ إلى مصدر ذلك الفعل ،وهو مرفوعٌ به .

قال أبو عبد الله القرطبي(ت٦٧١هـ) وهو يفسر قوله تعالى :(لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)[١٢] :((....وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر ((لِنَجْزِيَ))[١٣] بالنون على التعظيم ،وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة((لِيُجْزَى))[١٤]بياء مضمونة ظاهر. وقال الكسائي:معناه ليُجزَى الجزاءُ قوماً))[١٥]. وقال الفراء وهو يفسر الآية القرآنية المذكورة آنفاً:((وقد قرأ بعض القراء فيما ذُكِرَ لي:ليُجزَى قَوْماً، وهو في الظاهر لحن ،فإنْ كان أضمرَ في (يجزى) فعلاً يقعُ بهِ الرفعُ كما تقول:أعطيَ ثوباً ليُجزَى ذلك الجزاءُ قوماً فهو وجه))[١٦] .

ويبدو مِمّا سبق أنّ الكسائي والفراء قد اتفقا على عدم قيام غير المفعول به الصريح إلاّ إذا لم يكن موجوداً إضافة إلى أنّهما قد قدّرا إسناد الفعل إلى المصدر في الآية الكريمة أي ليُجزَى الجزاءُ قوماً .

وذكر الأخفش:((أنّه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعول به عليه جازَ إقامةُ كلِّ واحدٍ منهما؛ فتقول :ضُرِبَ في الدار زيدُ ،وضُرِبَ في الدار زيداً ، وإن يتقدم تعين إقامةُ المفعول به،نحو((ضُرِبَ زيدٌ في الدار))؛فلا يجوز((ضُرِبَ زيداً في الدار)) .))[١٧]

ومن خلال تتبع المسألة في كتب النحويين لم أجد مَن يصرح بجوازِ إقامةِ غيرِ المفعول به وهو موجود بصورة مطلقة إلاّ ابن مالك بقوله:((ولا تُمنع نيابةُ غير المفعولِ به وهو موجود))[١٨]

أمّا ابن السّيد البطليوسي فيتعين عنده المفعول به للقيام مقام الفاعل قال : ((ويؤكد جواز هذا أنّ الموجب لإقامة المصدر مقام الفاعل إنّما هو عدم المفعول به))[١٩] ،وعلة ذلك عنده أنَّه إذا

كان المفعول به موجوداً لم يجُزْ أنْ تقيمَ غيرَه مقامَهُ وهو موجود لأنّه هو الذي يُقصد بالإخبار عنه، فكيف تخبرُ عن غيرِه مع القُدرة عليه [٢٠] .

٢- المبتدأ والخبر

-علة رفع المبتدأ والخبر

وهي من المسائل التي اختلف فيها النحويون، فذهب الفراءوهو يفسر قوله تعالى:(والذي أنُزِلَ إليكَ مِنْ رَبّكَ الحَقُّ)[٢١]بقوله:((فَمَوْضِعُ (الذي) رفعٌ تستأنِفُهُ على الحقّ، وترفَعُ كلَّ واحدٍ بصاحبِهِ))[٢٢].

وذهبَ سيبويه إلى أنَّ المبتدأ مرفوع لابتداء ،والخبر مرفوع بالمبتدأ ذكَرَ ذلك وهو يتحدث عن المسند والمسند إليه فيقول:((وهما ما لا يغنى واحد عن الآخر ،ولا يجدُ المتكلم منه بدًّا .فَمِن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك :يذهب عبد الله فلا بدَّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ مِنَ الآخر في الابتداء))[٢٣] ثُمَّ يقول:((أمّا الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء))[٢٤] .

ووافق المبردُ سيبويه في أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا قال:((فأمّا رفعُ المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))[٢٥] وهذا ما ذهب إليه ابن السرَّاج[٢٦]. وذهب ابن جني إلى أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده بقوله: ((تقول زيدٌ قام أخوه)).ف(زيد): مرفوع بالابتداء.والجملة-بعده-خبر عنه،وهي مركبة من فعل وفاعل فالفعلُ:(قام)، والفاعل :(أخوه)و(الهاءُ):عائدةٌ على (زيد). ولولا (هي)لما صحَّت المسألة. وموضع الجملة ،رَفْعٌ بالابتداء))[٢٧].

وجعل أبو البركات الأنبا ري الموضوع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،وأصل الكلام فيها أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ مرتفع بالابتداء ، والخبر مرتفع بالمبتدأ، ومنهم من قال: المبتدأ مرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ومنهم مَنْ قال: المبتدأ مرتفع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالابتداء وحده [٢٨] .

ويبدو لي مِمّا سبق أنَّ من رفع المبتدأ بالابتداء جعل علة الرفع ذكر معنى الابتداء في حين أنَّ من عَدَّ المبتدأ والخبر مترافعين جعل علة ذلك كونهما لا ينفكّ أحدهما عن الآخر ، ولا يتبع الكلام إلاّ بهما، واستدلوا على ذلك بدليل نقلي وهو قوله تعالى:{أيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسماءَ الحُسْنى }[٢٩] فنصب (أيّاً)بـ(تَدْعُوا) وجزم (تَدْعُوا)بـ(أيًّا) فكان كلٌّ واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً[٣٠].

وهذا ما لا يرتضيه أبو إسحاق الزجاج لأنَّ عنده من المحال جعل كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة،ومن جهة واحدة، وإنّ حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فيجب مع هذا أن حق كل واحدٍ منهما أن يكون متقدما ومتأخرا [٣١]، وعليه فقد علل ابن السيد البطليوسي الرفع هنا بأنه لمّا كان الابتداء عاملاً في المبتدأ كان يجب

عليه أن يكون عاملاً في الخبر أيضاً قياساً على كان وأخواتها،وظنَّ وأخواتها،فحين أي أن هذه الأفعال لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك خبر المبتدأ[٣٢]

-علة كون رتبة المبتدأ قبل الفاعل

اختلف النحاة في المبتدأ والفاعل .أيّهما في الترتيب قبل صاحبه؟

فذهب فريق منهم إلى أَنَّ رتبة المبتدأ بعد رتبة الفاعل وحجتهم في ذلك أنَّ سيبويه قد قدم في كتابة الحديث عن الفاعل وما يتعلق به قبل حديثه عن المبتدأ [٣٣] ، قال المبرد فيما نقله النحاس من سماعه ابن كيسان :((ارتفع المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم))[٣٤] أراد أنّ المبتدأ للخبر ،كالفعل للفاعل قال النحاس:((و حكى عنه علي بن سليمان أنّه قال :رفعته لأنّه يشبه الفاعل))[٣٥]

يفهم من هذا أنَّ رأي المبرد فيما حكاه عنه ابن كيسان ينصّ على جعل خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل ولكن القول الذي حكاه عنه علي بن سليمان هو جعل المبتدأ بمنزلة الفاعل.

في حين قال الزجاج فيما نقله عنه النحاس:((رفعت المبتدأ؛ لأنّه في المعنى يشبه الفاعل ،لأنك تتحدّث عنه كما تتحدث عن الفاعل))[٣٦] وهذا يدلُّ على أنَّ المبتدأ مشبه والفاعل مشبه به وعليه فإنّ المشبه به أولى رتبة بالحديث من المشبه وإن كان الشبه في المعنى لا غير بحسب ما ذكره الزجاج فيما نُقِلَ عنه.

وذهب فريق آخر إلى أنَّ رتبة المبتدأ قبل رتبة الفاعل ،وحجة هؤلاء أنَّ الفاعل يرتفع بمضارعته للمبتدأ، واحتجوا بما ذهب إليه ابن السراج في كتابه الأصول إذ أنّه بدأ بباب المبتدأ وخبره ثم أتى بعد ذلك بباب الفاعل[٣٧] ومثل هذا فعل أبو علي الفارسيّ.[٣٨]. أما البطليوسي فقد علل المسألة تعليلاً واضحاً وصرَّح أنّه حذا حذو ابن السراج وأبي علي الفارسي في ذلك ولكنه كان أكثر منهما توضيحاً وأبعد منهما نظرة إزاء هذه المسالة بدليل قوله:((والأشبه عندي أن تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل ...ويقوي ذلك أنّ حكم المبتدأ أنْ يُؤْتى به أولاً لثاني ، وحكم الفاعل أن يُؤتى به ثانياً لأول ،وأنَّ حكم المبتدأ أنْ يقدّم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعاً له في الأخبار ، وإنّ يقدم الحديث عنه تابعاً لحديثه قبل أن يعرض للمبتدأ المجاز... وأيضاً فإنّ الفاعل يجوز أن ينعكس مبتدأ أبداً ما لم يكن فيه ضمير عائد إلى مفعوله ، والمبتدأ ليس له أن ينعكس فاعلاً في كلّ موضع كقولك:(زيد أخوك)،و(القائم في الدار زيد)، ونحو ذلك. فإنّا نجد الفاعل وحديثه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ نحو قولك(زيد قام أبوه) ،ولا نجد مبتدأ وخبراً يسدان مسدّ حديث الفاعل ولا مسد الفاعل كما يسد الفاعل وفعله مسد المبتدأ لما كان حكمه أن يكون عارياً من عامل لفظي يقترن به، وكان حكم الفاعل أن يكون غير عارٍما عامل لفظي يقترن به صار المبتدأ شبيهاً بالبسيط والفاعل شبيهاً بالمركب وإن لم يكونا كذلك في الحقيقة)[٣٩].

المبحث الثاني

العلل النحوية في المنصوبات من الأسماء

١-علة تقديم المفعول به على الفاعل

إنّ الأصل في الجملة العربية أن يؤتى بالفعل ،فالفاعل، فالمفعول به، فهذا التعبير هو التعبير الطبيعي في اللغة ،ولا يعدل عن مثل هذا التعبير ،إلاّ لسبب فيقدم المفعول به على الفاعل.

وقد ذكر النحويون أن الفاعل يلي الفعل[٤٠]،ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل إلاّ إذا كان هناك لبسٌ، فإنّه عند ذلك يجب الإبقاء على الأصل ،أعنى تقدّم الفاعل وتأخّر المفعول به عنه ،وذلك كأن يخفى الإعراب ولا قرينة. [٤١]

وجعل سيبويه مدار تقديم المفعول على الفاعل هو الاهتمام والعناية قائلاً :((وإنّ قدمت المفعول ،وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قوله : ضرب زيداً عبد الله ،لأنّك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإنْ كان مؤخراً وهو عربي جيد كثير ،كأنّهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))[٤٢].

فعلى حدّ قول سيبويه في هذا الجانب كان العرب يقدمون الذي بيانه أهم من المهم والذي ببيانه أفهم من غيره، واهتمامه أقوى من الآخر.

وعلل البطليوسي تقديم المفعول به على الفاعل بقوله:((فالذي يجوز نحو ذلك :(ضرب زيداً عمرو)و(خرق الستر المسمار) لأنّ ظهور الإعراب في الاسمين قد بين الفاعل والمفعول، فإذا لم يظهر الإعراب فيهما أوفي أحدهما (ضرب موسى يحيى)لم يجز التقديم والتأخير))[٤٣].

استناداً لِمَا سبق فإنَّ للفاعل علامة تدلُّ عليه أينما وقع وكذلك للمفعول علامة تدل عليه إلاَّ أنَّ هناك أسماء لا يتبين فيها الإعراب وذلك نحو: ضرب موسى عيسى ،وضرب يحيى بشرى ، وعليه وجب في مثل هذه المواطن تقديم الفاعل على المفعول . وعلة هذا يحسب ما ذكره البطليوسي هي الخوف من اللبس، فإن أمن اللبس بوجود قرينة جاز تقديم المفعول على الفاعل وذلك لأنَّ المعنى المقصود قد تبين . قال العكبري:((إنَّ الفرع والأصل لا يؤخذ من اللزوم والانتقال بل يؤخذ من جهة إفادة المعاني وقد ثبت أنَّ الأسماء هي التي يقع فيها اللبس وأنَّها مجال الفاعلية والمفعولية فكان الإعراب مقارناً لها لئلا يقع اللبس ثم يحتاج إلى إزالته بعد وقوعه))[٤٤]، وهذا ما ذهب إليه النحاة في علة ذلك .[٤٥]

٢-علة تقديم زيد في(كسوت زيداً ثوباً)

إنَّ الأصل في الجمل التي تحتوي على فعل يتعدى إلى مفعولين أن يؤتى بالفعل، فالفاعل، ثم المفعول به الأول الذي هو الفاعل في المعنى- كما يقول النحويون -ثم المفعول الثاني[٤٦].قال سيبويه:((واعلم أنّ المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعري والافتقار بمنزلته إذا تعدّ إليه

فعل الفاعل وغير متعدّ إليه وكقول ضُرب زيد فلا يتعداه فعله لأنّ المعنى واحد وتقول كسوت زيداً ثوباً فتجاوز إلى مفعول آخر))[٤٧] .

يفهم من هذا أنَّ سيبويه علل تقديم زيد أي جعل علة تقدّم المفعول الأول على المفعول الثاني في الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر هي مشابهة المفعول به لنائب الفاعل في المعنى في حين جعل البطليوسي علة ذلك كون الأول من المفعولين فاعلاً في الثاني في المعنى وعليه فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى يكون أولى بالتقديم. [٤٨]

أمّا رضي الدين الاستراباذي فقد جاء كلامه مطابقاً لِما ذكره النحاة قبله بدليل قوله:((في باب أعطيت مِمَّا له مفعولان أولهما ليس مبتدأ وإنّما كان أول لأنّه فيه معنى الفاعلية دون الثاني)).[٤٩]

٣-علة تسمية المفعول فيه ظرفاً

يسمي النحاة البصريون المفعول فيه ظرفاً ، والظرف هو الوعاء التي توضع فيه الأشياء كالجراب والعدل والأواني ،وتسمى((لأنّها أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمة والأمكنة ظروف لأنَّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها))[٥٠] وهي تسمية مجازية ، وذلك ((لأنَّ الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود ،المتناهي الأطراف ،كالقارورة، والزير، والحُبّ ، وسائر الآنية ،وليس هذا كذلك ،فإنّ كلمة (فوق) و(تحت)و(زمن)و(حين) ليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقية، وإنّما سميت بذلك لأنّ الأحداث تكون فيها، وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية ، ويسميه الفراء والكسائي وأصحابه صفة ، ولعله باعتبار الكينونة فيه [٥١] ،أي أنّ الشيء قد يكون متصفاً بالفوقية ، والتحتية ،والبينية ،وهي صفة له .فإن قلت :(هو فوقك) فقد اتّصف بالفوقية ، و(قبل خلفك) أي اتصف بالخلفية وهكذا))[٥٢] .

ولا يسمي النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفاً حتى يتضمن معنى (في) الظرفية ، قال ابن جني:((واعلم أنَّ الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى وليست في لفظة كقولك قمت اليوم مكانك لأنّ معناه قمت في اليوم...فإن ظهرت في اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً وصار التضمين لـ(في) تقول سرت في يوم الجمعة وجلست في الكوفة))[٥٣].

وقد تابع البطليوسي ابن جني في علة تسمية المفعول فيه ظرفاً قائلاً:((فإنّ الظروف إنَّما صارت لِمَا تضمنه من معنى (في) وإذا لم يجز أنْ تقدّر بفي لم تكن ظروفاً))[٥٤].

٤-الحال

-علة مجيء الحال متنقلة

الأصل في الحال أن تكون منتقلة، أي لا تلازم صاحبها ، وذلك نحو (جاء أخوك غاضباً)[٥٥].

قال الرماني :((إنَّ الغالب في الحال المبنية أنْ تكون متنقلة أي وصفاً غير لازمٍ ، وقد تكون ثابتة

نحو (أنزل إليكم الكتاب مفصلاً)[٥٦]. وقيل لا تكون المبنية إلا ّمتنقلة وما ورد عن الثابت كالأمثلة السابقة محمول على المؤكدة لأنّه في حكم المعلوم))[٥٧].

وأمّا علة أنْ تكون الحال متنقلة فقد ذكرها ابن جني معللاً هذا التنقل بالتصرف لأنّ التصرف عنده هو التنقل في الأزمنة[٥٨].

في حين جعل البطليوسي علة أنْ تكون الحال متنقلة هي اختلاف أحوال صاحبها بدليل قوله:((إنّ حكمها أنْ تكون متنقلة لاختلاف أحوال صاحبها))[٥٩].

وذكر العكبري أنّ علة مجيء الحال متنقلة كونها خبر في المعنى وكما هو معلوم فالأخبار تتجدّد (فيجهل المتجدد منها فتمس الحاجة إلى الإعلام به))[٦٠].

-علة الأصل في الحال التنكير

الأصل في الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة، وقد علل ابن الوراق تنكير الحال وجعله على وجهين هما[٦١]:

الأول :أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب ،فلو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب ، ومع ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة ،والنكرة أعمّ من المعرفة .

والوجه الثاني :أنّ الحال هي مضارعة للتمييز لأنّك تبين بها، كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلّما اشتركا فيما ذكرناه ، وكان التمييز نكرة ،وجب أن تكون الحال نكرة، وإنّما قبح الحال من النكرة إذا قلت :جاءني رجل يضحك.

أمّا البطليوسي فجعل علة التنكير في الحال هي كونها فضلة في الخبر لأنَّ الخبر في حقيقته نكرة لأنّه فائدة يستفيدها المخاطب ، وإنما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع ، ولأنّها تضارع التمييز[٦٢].

وذكر ابن الأنبا ري علة التنكير في الحال قائلاً :((فإن قبل فلم وجب أن تكون الحال نكرة ، قيل :لأنّ الحال تجري مجرى الصفة للفعل فلهذا سماها سيبويه نعتا والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه))[٦٣].

في حين تحّدث رضي الدين الاستراباذي عن علة تنكير الحال وذكر أنّ الأصل في حال التنكير، والأصل في صاحبه التعريف وإنّما اشترطنا التنكير في الحال لأنَّ النكرة أصل والمعرفة فرع عنها[٦٤].

ويبدو لي مِمّا ذكر أنَّ البطليوسي ناظرٌ في كتاب علل النحو لابن الوراق ومتأثرٌ به بدليل أنَّه جعل علة تنكير الحال قائمة على مسألتين الأولى إفادة المخاطب والثانية هي مضارعة الحال للتمييز ، وهذا هو ما ذكره ابن الوراق قبله فضلاً عن أنّه جعل علة ذلك على وجهين ، ولكن جلّ ما فعله البطليوسي هو أنَّه اختصر كلام ابن الوراق اختصاراً غير مخل.

-علة مجيء الحال مشتقة

الأصل في الحال أن تكون وصفاً ، والمقصود بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة ،والصفة المشبهة، وأسم التفضيل، وقد تكون اسماً جامداً وذلك في مواضع ذكرتها كتب النحو.[٦٥]

وأمّا علة مجيء الحال مشتقة فقد بينها البطليوسي بقوله :((ولزم أن تكون مشتقة لأنّها صفة معنوية .وحقيقية الصفة أن تكون في المشتقات وهي الأسماء المركبة بين العين وغير العين . فالعين كقولك (زيد) وغير العين كقولك (علم) فإذا وجد (العلم) في (زيد) اشتق له منه اسم يوصف به فقيل :(زيد عالم) وقولنا:أو في حكم المشتق ،لقولهم (بينت له حسابه باباً باباً) ،و(تصدق بما لي درهماً درهماً).))[٦٦]. وقد اشترط أكثر النحويين كابن عصفور ،وابن هشام ،وابن عقيل في الحال الاشتقاق وأوّلوها بمشتق إن كانت جامدة مستدلينَ على ذلك بأنَّ الحال في الأصل صفةٌ والصفةُ لا تجيءُ إلاّ مشتقة[٦٧]. قال ابن عصفور :((ويشترط في الحال المبيّنة أنْ تكون نكرة أو في حكمها ، مشتقة أو في معناها، منتقلة أو في حكمها،قد تمّ الكلام دونها أو في حكم ذلك...والمشتقة هي الأسماء التي أُخذت مِنَ المصادر ،وذلك نحو قولك :جاء زيدٌ ضاحكاً، ألا ترى أنَّ ضاحكاً مأخوذٌ مِنَ الضحك. والتي في حكم المشتّقة هي التي في معنى ما أُخِذَ مِنَ المصدر ،ومثالُ ذلك : عَلَّمتُهُ الحساب باباً باباً، ألا ترى باباً ليس بمشتق :لكن المعنى علمتُه الحسابَ فصلاً فصلاً ،ففضلاً مشتقٌ مِنَ التفصيل))[٦٨].

أما أنا فلا أتفق مع ما ذهب إليه النحاة في اشتراطهم الاشتقاق في الحال لأنَّ ما دلَّ على هيئة صح أن يقع حالاً ،وهذا الحد يعم الجامد والمشتق فالحال هو المبين للهيئة وعليه يكون كل ما أدى هذه الفائدة حصل فيه المطلوب من الحال وبهذا انتفت الحاجة إلى تكلف تأويله بمشتق.

-علة مجيء الحال فضلة

الحال (الوصف ،الفضلة، المنتصب ،للدلالة على هيئة))[٦٩] قال البطليوسي : ((ويجب أن يفهم من هذا الوضع أنّ النحويين لم يريدوا بقولهم :إنَّ الحال فضلة في الكلام أنَّ الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتها ،وإنّما المراد بذلك شيئان أحدهما :أنّ الحال حكمها أن تأتي بعد كلام قام لو سكت عليه المتكلم لاستقل بنفسه ،والثاني :أنّ الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند إليها وإنما تكون أبداً تابعة لغيرها))[٧٠].

في حيث علل ابن السراج الفضلة في الكلام بعدم الحاجة إليها لتتمة الكلام لأنّ الجملة المكونة من فعل وفاعل يستغنى عليها السكوت ،وتتمّ بها الفائدة للمخاطب ، ويتمّ الكلام بها[٧١].

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري وزاد في تعليله بقوله :((شبه الحال بالمفعول من حيث أنّها فضلة مثل جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنّها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة الفاعل أو المفعول وذلك قولك :ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيّهما شئت))[٧٢].

أمّا ابن مالك فيبدو لي أنَّه ناظرٌ في كتاب البطليوسي و متأثر به ،ومتابع له في عرض علة هذه المسألة بدليل أنَّه جعل علة مجيء الحال فضلة تنحصر بسببين ، الأول : هو كونها –أعني الحال– ليس ركنا في الإسناد ،والثاني: هو كونها مِمّا يمكن الاستغناء عنه غالباً كالمفاعيل[٧٣].

وهذا التعليل مِمّا لم أقف عليه عند من تقدم على البطليوسي، ولعله مِمّا انفرد به.

وهذا ما علل به السيوطي أيضا إذ قال: ((سمي ظرفاً ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى (في) باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له))[٧٤].

٥ –النداء

–علة عدم الجمع بين علامة التأنيث وياء الإضافة

اختلف العلماء في الجمع بين علامة التأنيث وياء الإضافة ولهم فيه أكثر من قول :أحدهما: لا يجوز الجمع بين علامة التأنيث وياء الإضافة في المنادي وعلة ذلك كون التاء جاءت عوضاً عن الياء لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، فضلاً عن أن التاء هنا جاءت للدلالة على التفخيم، أمّا ما جاء منه في هذا الباب فإنّما حُمل على ضرورة من ضرورات الشعر ،وقد نسب هذا الرأي إلى البصريين ،قال المبرد:((ما جاء في أبتِ وأمتِ دخلت بدلاً من ياء الإضافة والأصل يا أبي فعند حذف الياء دخلت الهاء والكسرة وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في عدم الجمع بين علامة التأنيث وياء النداء بل أنَّ تاء التأنيث هي عوض عن الياء فلا يكادان يجتمعان ، وأنَّها يجوز في الوقت إبدالها هاء))[٧٥].

الثاني :يجوز لنا الجمع بين التاء والياء في (يا أبتي) كما في:

يا أبتي لازلت فينا فإنّما لنا أمك في العيش مادمت عائشاً[٧٦]

وهذا يعني أنَّ هذا الجمع يجوز في اللغة من غير أن يحمل ذلك على ضرورة ما ،وهذا الرأي نسب للكوفيين ، فقد ذكر الفراء في ما نقل عنه رضي الدين الاستراباذي وهو أنّ التاء هنا يوقف عليها لأنّها ليست تاء للتأنيث المحض نحو أختِ وبنتِ وعليه يكون الوقوف عليها أولى لانفتاح ما قبلها[٧٧].

الثالث: أنّ أصل (يا أبتا) و(يا أمتا) فحذف الألف فيها للتخفيف لأنّ الألف ضعيف لا تستثقل، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي في ما ذكره عنه ابن عقيل[٧٨] . ورضي الدين الاستراباذي[٧٩].

في حين علل البطليوسي عدم الجمع بين علامة التأنيث وياء الإضافة لأنَّ التاء جاءت عوضاً عن الآخر –أعني ياء الإضافة–وعليه فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[٨٠] .

وهو بهذا يكون قد تابع البصريين فيما ذهبوا إليه.

ومِمّن أخذ بهذا الرأي من بعده هو رضي الدين الاستراباذي.[٨١]

٦–الترخيم

علة اشتراط الزيادة على ثلاثة أحرف في ترخيم العلم

الترخيم : هو حذف آخر المنادى تخفيفاً ، نحو : (يا فاطمَ)والأصل : (يا فاطمةُ) . والمنادى الذي يحذف آخره يسمى مُرَخماً.(وفيه لغتان :لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، فتقول (يا أحمَ)في نداء (أحمد) على لغة من لا ينتظر، ولا يتعلق بذلك أثر في المعنى، لأنّهما لغتان، واللغة الأولى أكثر استعمالاً))[٨٢]. ولا يُرخّمُ من الأسماء إلّا اثنان[٨٣]:

١–ما كان مختوماً بتاء التأنيث ،سواء أكان علما أو غيرَ علم، نحو:(يا عائشَ .يا ثِقَ . يا عالِمَ)في (عائشةٍ وثقةٍ وعالمةٍ).

٢–العلم لمذكر أو مؤنث على شرط أن يكون غير مركّب،وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، :(ياجعفَ ، وياسعا)،في(جعفر، وسعاد).قال ابن السراج:((لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصاً في غير النداء))[٨٤].

وقد اختلف النحويون في جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أوسطه متحرك نحو (عمر) ،فذهب البصريون إلى عدم جواز ترخيمه، لأن الترخيم إنّما دخل الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة أحرف فهو غاية في الخفة فلا يحتمل الحذف لأنّ الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به، وقد حمل سيبويه عدم ترخيمه كونه جرى مجرى الثلاثي الساكن فضلاً عن أنّ أقلّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف[٨٥].

أما الكوفيون فقد جوزوا ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً لأنّ الحركة عندهم تجري مجرى الحرف الرابع. وهذا ما ذهب إليه الفراء بحسب ما نقله عنه ابن هشام[٨٦].

ويبدو لي أنّ البطليوسي أخذ بكلام الكوفيين بدليل قوله :(إنّ المؤنث الثلاثي الساكن الأوسط يصرف ولا يصرف نحو :(هند ورعد فإذا تحرك وسطه لم ينصرف ونزلت الحركة منه منزلة الحرف الرابع من (زينب) فإذا قيد هذا الفعل بهذه الشروط حصل منه أصل يستمر القياس عليه))[٨٧] .

وهذا مالا يرتضيه أبو البركات الأنبا ري بدليل ما ذكره من قول في تعقيبه على شواهد الكوفيين قائلاً :((وما أنشدوه لا حجة فيه لأنّه رخمه للضرورة وترخيم المضاف يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر))[٨٨].

٧- الاشتغال

-علة اختيار الرفع نحو (زيد ضربته) الاشتغال عند النحاة هو كل اسم بعده عامل من حقِّه أن ينصبه ،لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضمير ذلك الاسم، نحو:((زيدٌ ضربته))[٨٩].

ومعنى ذلك أن يتقدمَ اسم، ويتأخرَ عنه فعلٌ، فينصب الفعل ضمير ذلك الاسم ولو لم يشتغل الفعل بضميره لنصبه – أعني نصب زيدٍ الذي تقدّم على الفعل.

إنَّ هذا القسم من الاشتغال هو ما يجوز فيه الأمران ،الرفع والنصب، ويختار الرفع [٩٠]، قال سيبويه : ((وإن شئت قلت (زيداً ضربته) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته، إلّا أنهّم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره، فالاسم ههنا مبني على المضمر))[٩١]

وقد جعل ابن هشام علة اختيار الرفع هي عدم التقدير بدليل قوله : إنّ ذلك ((راجع لسلامته من التقدير ،وهو الرفع بالابتداء فما بعده في موضع رفع على الخبرية))[٩٢] .

أما اختيار الرفع عند ابن عقيل فمبنيّ على أنَّ عدم الإضمار أرجعُ من الإضمار [٩٣] .

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه البطليوسي يخالف ما اختطّه النحويون قبله، لأنَّه علة الرفع عنده مبنية على المعنى أي أنّ المعنى في حال رفع زيد مخالف للمعنى في حال نصبه من حيث التخصيص وعدمه لأنّ الكلام هنا عن زيد وليس عن الفعل المقدر فضلاً عن أنَّ زيداً لم يتقدم عليه ما يوجب نصبه أعني بذلك الفعل أو ما يشبهه كاسم الفاعل واسم المفعول [٩٤]. وإن كان الاسم والضمير منصوبين بالفعل المذكور؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد[٩٥].

في حين عدّ الدكتور فاضل السامرائي ما ذهب إليه النحاة من تقدير مِمّا دعت إليه صنعة الإعراب لأنّ كل منصوب لابدّ له من ناصب عندهم وعليه عندما لم يجدوا ناصباً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير. علماً أنّ هذا التقدير أفسد معنى الجملة ((وذلك أنّنا نعتقد أنَّه وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر ،فمعنى النصب غير معنى الرفع ،فإنْ أردت معنى معنياً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيناً))[٩٦].

المبحث الثالث

العلل النحوية في المعرب من الأسماء(الممنوع من الصرف)

-علة منع(يونس) من الصرف

الاسم الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين وسبب المنع من الصرف عند النحويين هو مشابهة الاسم للفعل ،وقد وضع النحويون لهذه الأسماء الممنوعة ضوابط تبين متى يمتنع الاسم من الصرف [٩٧].

فمن الأسماء الممنوعة من الصرف(يونس) وعلة منعه عند المبرد تستبان في قوله:((فأما يونس وإبراهيم فغير مصروفين للسورة جعلتهما أو للرجلين؛ للعجمة ، ويدلك على ذلك أنّك إذا قلت: هذه يونس أنك تريد ،هذه سورة يونس فحذفت ،كما أنك تقول هذه الرحمن))[٩٨] .

وذهب ابن السراج إلى أنَّ علة المنع هنا هي اجتماع العلتين وعنى بالعلتين العلمية والعجمة[٩٩]

أمّا البطليوسي فقد علل المنع بقوله:((ذكر يونس في هذا الموضع لا وجه له ،لأنّه لا ينصرف في المعرفة سواء سميت به السورة أو كان اسماً للنبي عليه السلام لأنك إن عنيت به النبي ففيه علتان :(التعريف والعجمة)، وإن عنيت به السورة ففيه ثلاث علل: التعريف،والعجمة، والتأنيث))[١٠٠]

في حين حمل ابن الأنبا ري علة منع (يونس)من الصرف لمشابهته الفعل في الثقل[١٠١] .واشترط ابن هشام في علة منع الأسماء للعلمية والعجمة أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ذاكراً في ضمنها اسم(يونس) ،وليس هو أول من قال بهذا الشرط بل سبقه كثير من العلماء في ذلك [١٠٢] .

ولعل القارئ يجدُ معي بعد أن أطلعته على آراء النحويين، أنَّ البطليوسي تابع المبرد في أنَّ علة منع (يونس) من الصرف العلمية والعجمة وإن كان قد زاد عليه لفظة التأنيث مصرحاً بها إلاّ أنَّ المبرد قد أشار إليهما ضمناً من دون التصريح بالقول بها .

- علة صرف حسان

الأصل في منع الاسم الذي آخره ألف ونون أنَّ يكون علماً وفيه الألف والنون زائدتان، فمتى ما فقد الاسم أحد الشرطين صرف ، قال سيبويه :((وذلك كي لا يكون مؤنثها فعلى وهي زائدة نحو عريان وسرحان وإنسان يدلك على زيادته سرحى فإنّها أرادوا حيث قالوا سرحان أن يبلغوا به باب سرداح... وأشباه ذلك إنّها دعاهم إلى أن لا ينصرفوا هذا في المعرفة أنَّ آخره كآخر ما لا ينصرف في المعرفة ولا نكرة فجعلوه بمنزلته))[١٠٣].

وقد جوز المبرد صرف الاسم الذي في آخره ألف ونون إذا كان نكرة(١٠٤)، وتبعه ابن السراج في ذلك [١٠٥].

أما البطليوسي فيشترط شرطاً في منع هذه الأسماء من الصرف، وهو

أن يكون في آخرها ألف ونون زائدتان ، لأن النون إن كانت غير زائدة انصرفت كما في (حسان) المأخوذة من(الحسن) [١٠٦].

وهذا مِمّا لا يرتضيه رضي الدين الاستراباذي لأنّ نون (حسان) عنده تحتمل الأصالة والزيادة؛ فإن احتملت الأصالة تكون مصروفة إذا سميت بها، وهي بهذا تكون قد أخذت من الحسن ،أماّ إن احتملت الزيادة فلا تصرف ،وهي بهذا تكون قد أخذت من الحسن[١٠٧].((فالقياس يقتضي زيادة النون وإلا ينصرف حملاً على الأكثر ،فيجوز أن يكون مشتقاً من الحسن))[١٠٨].

-علة عدم صرف (تغلب)

ذهب المبرد إلى أنَّ علة صرف (تغلب)هي ان أردت بها الحي لأنك تقصد تغلب نفسه أمّا علة منعها من الصرف فهي إن أُريد بها القبيلة،[١٠٩] بدليل قول الشاعر[١١٠]:

لولا فوارس تغلب بنت وائل نزل العدو عليك كل مكان

في حين ذهب ابن سيده إلى أنّ عدم صرف تغلب هنا هي كون هذه الأسماء إذا كان القصد منها التذكير لم تصرف لعدم التباس اللفظ بلفظه إذا أخبرت عنه فأرادوا الفصل بين الإضافة والإفراد فكره الالتباس [١١١]. وهذا ما ذهب إليه سيبويه قبله(١١٢).

ويرى البطليوسي أنَّ (تغلب) ممنوعة من الصرف مطلقاً بدليل قوله:((ليس لتغلب ذهب بها إلى القبيلة ففيها ثلاث علل: التأنيث، والتعريف ،ووزن الفعل، وإن ذهب بها إلى(الحي)ففي علتان :التعريف ووزن الفعل فلا يصرف))[١١٣].

وهذا الرأي مِمّا لم أقف عليه عند من تقدم على البطليوسي ،ولعلّه مِمّا انفرد به، قال أبو البقاء العكبري :((كل اسم على وزن الفعل نحو (أحمد وتغلب)...لا ينصرف في المعرفة وينصرف في نكرة))[١١٤].

أما الخضري فيذهب إلى أنّه متى ما تحقق مانع غير التأنيث المعنوي امتنع بكل حال تغلب [١١٥].

-علة منع (معد) و(قريش) من الصرف

تحدّث المبرد عن علة منع(معد) و(قريش) من الصرف وهو يشرح الممنوع الصرف بقوله:((ومن جعل هذه الأسماءَ واقعة على قبائل أو جماعات ،لم يصرفه ،كما قال [١١٦]:

غَلَبَ المسامِيحَ الوَليدُ سَماحةً وكَفَى قُرِيشَ المعْضِلاتِ وسادَها

جعله اسماً للقبيلة؛كما قال الأعشى[١١٧]:

ولَسْنَا إذا عُدَّ الحَصَى بأَقِلّة وإنَّ معَدَّ اليومِ مُودٍ ذليلُها

جعل (مَعَدَّ) اسماً للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله:مُودٍ ذليلها.

على أنّه قد يجوز أن يقول(مُودٍ)-لو أراد أبا القبيلة لأنَّه يريد:جماعة مَعَدٍّ ،ولكن ترك الصرف قد أعلمك أنّه يريد القبيلة ،وأنَّ ذليلُها على ذلك جاءَ فإذا قلت : ولد كلابُ كذا ، وولد تميمٌ كذا –

فالتذكير والصرف لا غيرُ ؛ لأنّك الآن إنّما تقْصَد الآباءَ))[١١٨]. وهذا ما سبقه إليه سيبويه حيث جعل علة صرف (معد) و(قريش)ومنعهما مبنية على المعنى [١١٩] .

ويبدو أن البطليوسي مؤيداً لرأي سيبويه في علة المنع ، يفهم ذلك من قوله:((الغالب على هذه الأسماء أن يقصد بها إلى الحي فتصرف وربّما قصد بها القبيلة فلم تصرف))[١٢٠].

فضلاً عن أنّه استشهد بالأبيات الشعرية نفسها التي سبق وأن استشهد بها سيبويه عن هذه المسألة ثم صرّح البطليوسي بكلامه الأخذ برأي سيبويه قائلاً:((وهذا ما جاء به سيبويه على ترك صرف (قريش) حملاً على المعنى))[١٢١]. ومِمّن ذهب هذا المذهب بعدهم رضي الدين الاستراباذي[١٢٢]، والخضري[١٢٣].

الخاتمة

في نتائج البحث

١-التعليل عند ابن السّيد البطليوسي يبدأ عادة في مطلع كل موضوع ولا ينتهي إلا بنهايته ،ويشتمل البحث غالباً على أنواع العلل اللازمة .

٢-اتخذ من العامل نظرية بنى عليها وفسّر بها كثيراً مما واجهة من قضايا ،وفي هذه المرحلة من البحث تم استعراض جميع العوامل والكشف عنها لدى ابن السّيد البطليوسي، فمن العوامل المعنوية لديه الابتداء .

٣-لقد سمع صدى للإجماع لدى ابن السيد البطليوسي بما يذكره من اتفاق النحاة على بعض الأحكام، أو بما يذكره من أنّ أكثر أصحابه ذهبوا إلى كذا، فهذا ضرب من الإجماع ،وإنما لمح أثره في أثناء ترجيحاته ومناقشاته.

٤-لم يقتصر في نقل مادته النحوية على فريق من العلماء دون فريق فجاءت موارده متنوعة ؛فقد نقل عن علماء البصرة كما نقل عن علماء الكوفة ،وأفاد ممّن سبقوه ،فكانت المصنفات التي أفاد منها لغوية وصرفية ونحوية وبلاغية وتفسيرية ،وكان له موقوفاً غالباً مِمّا ينقله ؛فهو يفاضل بين الآراء ،يقوي بعضها فيرجحُه ويضعف الآخر فيردّه .

٥-كشف البحث بسبب الموازنة بين الآراء عن موقف بعض العلماء من الظواهر النحوية وجهدهم فيها.

٦-عوّل على السماع وأكثر من استشهاده به .

٧-بعض العلل التي ذكرها لم تكن من العلل التي كثر تردّدها في كتب النحو وعليه لم يكن الوقوف عليها يسيراً .

٨-لم يقتصر التعليل عنده على العلل الأوائل بل تعدى ذلك ليشمل العلل الثواني والعلل الثوالث.

٩-لا يخلو التعليل عند ابن السّيد البطليوسي من علل يكاد يكون أول من قال بها.

١٠-اتبع سيبويه في كثير من العلل إلا أنّه لم يسلم له بكلّ ما قاله.

١١-شخصيته العلمية واضحةً من خلال علله التي ذكرها وبهذا يكون قد اختلف عن كثير من العلماء الذين جاءوا بعده لأنّهم قاموا بدور الرواية لا أكثر .

الهوامش

(١)ينظر :المقتضب ٨/١ ،واللباب ١٥٣/١

(٢)ينظر :علل النحو ٢٧٧،وكشف المشكل ٣٠٦/١،وشرح المفصل ٣٠٧/٤

(٣)ينظر :الكتاب ١٤/١

(٤)ينظر :الأصول في النحو ٧٥/١

(٥)ينظر :اللمع في العربية ٣٠

(٦)لمع الأدلة ٩٣

(٧)الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٤

(٨)المقتضب ٥١/٤، وينظر: ٥٠/٤

(٩)ينظر :أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٧٩/٢

(١٠)ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٩٤/٢

(١١)أوضح المسالك ٣٧٩/٢

(١٢) الجاثية ١٤

(١٣)ينظر :السبعة في القراءات ٥٩٥

(١٤)ينظر :الكشاف ٥١١/٣،والبحر المحيط ٤٥/١

(١٥)الجامع لأحكام القرآن ١٦٣/١٦

(١٦)معاني القرآن للفراء ٤٦/٣

(١٧)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢٣/٢

(١٨)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٧

(١٩)كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٠٩

(٢٠)ينظر :المصدر نفسه ٢٠٨-٢١١

(٢١)الرعد ١

(٢٢)معاني القرآن ٤٦٩/٣ ،ينظر :الأنصاف في مسائل الخلاف ٤٩/١ (المسألة ٥)

(٢٣)الكتاب ٢٣/١.ونسب إليه أبو البركات في(أسرار العربية) ٢٤ القول بأنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً .

(٢٤)الكتاب ١٢٧/٢

(٢٥)المقتضب ١٢٦/٤. وينظر: ٤٩/٢ و ١٢/٤

(٢٦)ينظر :الأصول في النحو ٦٣/١

(٢٧)اللمع في العربية ٨٢

(٢٨)ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩/١ (المسألة٥)

(٢٩)الأسراء: ١١٠

(٣٠)ينظر :الأصول في النحو ٥٨/١، وأسرار العربية٧٩ ،والمغني في النحو ٢٥٣/٢

(٣١)ينظر :الحلل ١٤٩

(٣٢)ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ (المسألة٥)

(٣٣)-ينظر : الحلل ١٤٤

(٣٤)-الحلل ١٤٥

(٣٥)-المصدر نفسه ١٤٥

(٣٦)-المصدر نفسه ١٤٦

(٣٧)ينظر :الأصول في النحو ١

(٣٨)ينظر :الحلل ١٤٥

(٣٩)كتاب الحلل من إصلاح الخلل من كتاب الجمل١٤٧

(٤٠)ينظر :الجمل للزجاجي٢٤، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ،وشرح الكافية٥٧/١، و همع الهوامع ٥٨٠/١

(٤١)ينظر :شرح ابن عقيل ١٦٥/١، وحاشية الخضري ١٦٥/١، وشرح الاشموني ١٤٥/٢ ،وحاشية الصبان ٥٥/٢-٥٦ .

(٤٢)الكتاب ١٤/١-١٥ .

(٤٣)الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل٩٨

(٤٤)التبيان في إعراب القرآن٤٨

(٤٥)ينظر :علل النحو لابن الوراق ٢٧٠ والخصائص ٣٥/١،واللباب ١٥٣/١

(٤٦)ينظر :شرح ابن عقيل ١٨١/١ ،وشرح الأشموني ٢٤٢/٢، والتصريح ٣١٤/١، وهمع الهوامع ١٥/٢

(٤٧)الكتاب ٤٢/١

(٤٨)ينظر :الحلل٢٣

(٤٩)شرح الرضي ٢٢١/١

(٥٠)شرح المفصل ٤١/٢

(٥١)ينظر :التصريح ٣٣٧/١،وحاشية الصبان ١٢٥/٢،وحاشية الخضري ١٩٦/١

(٥٢)معاني النحو ١٥٣/٢

(٥٣)اللمع في العربية٥٥

(٥٤)الحلل ١٦٧

(٥٥)ينظر:معاني النحو ٢٤٢/٢

(٥٦)الأنعام ١١٤

(٥٧)رسالة الحدود ١٨٠/٢

(٥٨)ينظر:اللمع في العربية ٦٢

(٥٩)الحلل١٣٧

(٦٠)اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٥

(٦١)ينظر:علل النحو ٣٧١

(٦٢)الحلل ١٣٥-١٣٦

(٦٣)أسرار العربية ١٧٨

(٦٤)شرح الرضي ١٥/٢

(٦٥)ينظر:أوضح المسالك ٢٩٥/٢

(٦٦)الحلل ١٣٧

(٦٧)ينظر:شرح الجمل ٣٣٦/١-٣٣٧،وشرح الكافية١٩٠/١،وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك٢٩٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٥/٣-٢٤٧

(٦٨)شرح الجمل الزجاجي ٣٣٦/١-٣٣٧

(٦٩)شرح ابن عقيل٢٤٢/٢

(٧٠)الحلل ١٤٣

(٧١)ينظر:الأصول في النحو ٧٥/١

(٧٢)المفصل ٨٩

(٧٣)ينظر:دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٣٤٧

(٧٤)همع الهوامع ١٣٧/٢

(٧٥)المقتضب ٢٤٤/٢

(٧٦)شرح الأشموني ٢٤٧

(٧٧)ينظر:شرح الرضي ٣٩١/١-٣٩٢

(٧٨)شرح ابن عقيل ٢٧٦/٣

(٧٩)شرح الرضي ٣٩١/١

(٨٠)ينظر:الحلل٢٤٧- ٢٤٨

(٨١)ينظر:شرح الرضي ٣٩٢/١

(٨٢)معاني النحو:٢٨٦/٤

(٨٣)جامع الدروس العربية١٤٦/٣

(٨٤)الأصول في النحو ٣٥٠/١

(٨٥)ينظر:الكتاب ٤٧٦/٣ ،وأسرار العربية ٢١٤/١

(٨٦)ينظر:أسرار العربية ٢١٤/١ ،وأوضح المسالك ٦١/٤

(٨٧)الحلل ٢٥١

(٨٨)أسرار العربية ٢١٧/١

(٨٩)ينظر:شرح ابن عقيل١٠١/٤،ومعاني النحو١٠٨/٢

(٩٠)ينظر:أوضح المسالك١٦٨/٢،وشرح ابن عقيل ١٠٨/٢

(٩١)الكتاب٤٢/١-٤٣

(٩٢)أوضح المسالك١٦٠/٢

(٩٣)ينظر:شرح ابن عقيل١٠٨/٤

(٩٤)ينظر:الحلل ١٥٤

(٩٥)ينظر:التصريح٢٩٧/١،و همع ١١٠/٢،وحاشية الخضري١٧٤

(٩٦)معاني النحو١٠٩/٢و ١١١

(٩٧)ينظر:معاني النحو ٢٤٤/٣

(٩٨)المقتضب ٣ /٣٥٥

(٩٩)ينظر:الأصول في النحو ٨٧/٢

(١٠٠)الحلل ٢٩٦

(١٠١)ينظر:أسرار العربية ٥٤/١

(١٠٢)ينظر: شرح ابن عقيل ٣٣٢/٣

(١٠٣)الكتاب ٣٣٦/٣

(١٠٤)ينظر:المقتضب ١٥٠/٢

(١٠٥)ينظر:الأصول في النحو ٣٥٩/١

(١٠٦)ينظر:الحلل ٢٨٢

(١٠٧)ينظر:الرضي ١٦٠/١

(١٠٨)شرح المفصل ١٩١/٣

(١٠٩)ينظر: المقتضب ١٥٩/٢

(١١١)المخصص ٢٢٩/٤

(١١٢)الكتاب ٢٤٩/٢

(113)الحلل ٢٨٧

(١١٤)الكليات ١١٣/٢

(١١٥) ينظر :حاشية الخضري ٣٣/٣

(١١٦)البيت لعدي بن الرقاع العاملي ،ينظر:الشعر والشعراء٦٠١-٦٠٢

(١١٧)ديوانه ١٧٥-١٧٧

(١١٨)المقتضب٣٦٣/٣

(١١٩)ينظر:الكتاب٢٥٠/٣

(١٢٠)الحلل٢٩٠

(١٢١)المصدر نفسه٢٩٠

(١٢٢)ينظر :شرح الرضي١٣٩/١

(١٢٣)ينظر:حاشية الخضري٣٣/٣

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)،تحقيق وتعليق د.مصطفى أحمد النحاس ،الطبعة الأولى،مطبعة الحديثي ١٩٨٩م.

٢- أسرار العربية، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبد الله سعيد أبو البركات الأنبا ري ، تحقيق د. فخر صالح قدارة ،الطبعة الأولى ،دار الجيل ،بيروت ١٩٩٥م .

٣- الاشتقاق،أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ،دار الجيل ،بيروت، الطبعة الأولى١٩٩١م .

٤- الأصول في النحو،أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي ٣١٦هـ ،تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ،الطبعة الثالثة ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ١٩٨٨م .

٥- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري ،دار الفكر ،دمشق ، د.ت .

٦- أوضح المسالك على ألفية أبن مالك '،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ،دار الجيل ،بيروت ،الطبعة الخامسة،١٩٧٩م البحر المحيط ،أبو حيان الأندلسي ،مكتبة النصر الحديثة ،الرياض.

٧- البيان في إعراب القرآن ،أبو بركات بن الأنبا ري ،تحقيق د. طه عبد الحميد طه ،مراجعة مصطفى السقا ،دار الكتاب العربي ،القاهرة ١٩٦٩م .

٨- التبيان في إعراب القرآن ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ،الطبعة الثانية ،دار الجيل ،بيروت ،لبنان ١٩٨٧م .

٩- التصريح على التوضيح ،الشيخ خالد الأزهري

١٠- تسهيل الفوائد وتكميل ،جمال الدين بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ،تحقيق محمد كامل بركات ،مصر١٩٦٧م .

١١- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧٠هـ)، دار الأحياء التراث العربي ،بيروت لبنان ١٩٨٨م.

١٢- جامع الدروس العربية،الشيخ مصطفى الغلاييني ، الطبعة السابعة ،صيدا،لبنان ١٩٥٣م.

١٣- الجمل في نحو، أبو القاسم الزجاجي تحقيق الشيخ ابن أبي شنب

١٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل،محمد الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ)،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر ١٩٤٠م .

١٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(ومعه شرح الشواهد للعيني)،محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)،دار إحياء الكتب العربية ،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر .

١٦- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، ط٤ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٠ م.
١٧- دليل السالك على ألفية ابن مالك ،الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان .
١٨- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين ، المطبعة النموذجية بالقاهرة .
١٩- ديوان أمية بن أبي الصلت (ت٥هـ)تحقيق د. عبد الحفيظ السلطي ،المطبعة التعاونية دمشق١٩٧٤م .
٢٠- رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ،تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر ،عمان .
٢١- السبعة في القراءات ،أبو بكر احمد بن موسى – ابن مجاهد ،تحقيق د. شوقي ضيف ،دار المعارف ،مصر ١٩٨٢م.
٢٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(ت٧٦٩هـ) ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث ،القاهرة١٩٨٠م .
٢٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)،أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني(ت٩٢٩هـ)،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الأولى، مطبعة السعادة،مصر١٩٥٥م.
٢٤- شرح الجمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي(ت٦٩٦هـ)،تحقيق د. صاحب أبو جناح مؤسس دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل١٩٨٠م .
٢٥- شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨١هـ)،تحقيق د.حسن يوسف عمر، جامعة قار يونس،ليبيا١٩٨٧م .
٢٦- شرح المفصل ،ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)،دار الطباعة المنيرية ،مصر د.ت .
٢٧- الشعر والشعراء، ابن قتيبة٢٧٦هـ،دار الثقافة ، لبنان١٩٦٤م .
٢٨- علل النحو ،أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت٣٢٥هـ)،تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ،الطبعة الأولى ،مكتبة الرشيد ،الرياض ،السعودية ، ١٩٩٩م .
٢٩- كتاب الحلل في أصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠ م.
٣٠- كتاب سيبويه ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ،الطبعة الأولى ،دار الجيل–بيروت د .ت .

٣١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،الإمام جاد محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)،دار الكتاب العربي ،بيروت-لبنان، د.ت .

٣٢- كشف المشكل في النحو ،علي بن حيدرة اليمني(ت٥٥٩هـ)، تحقيق د.هادي عطية مطر، الطبعة الأولى ،مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٤م.

٣٣- الكليات ،أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ،تحقيق عدنان درويش-محمد البصرى ،دار النشر مؤسسة الرسالة ،بيروت١٩٩٨م .

٣٤- اللباب في علل البناء والأعراب ،أبو البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله -أبو البقاء العكبري ،تحقيق غازي مختار طليحات ،الطبعة الأولى ،دار الفكر،دمشق ١٩٩٥م .

٣٥- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان ابن جني ،تحقيق فائز فارس ،دار الكتب الثقافية ،الكويت ١٩٧٢م .

٣٦- المخصص أبو الحسن علي بن إسماعيل اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده ،تحقيق خليل إبراهيم جفّال ،دار أحياء التراث العربي ،بيروت ١٩٩٦م .

٣٧- معاني القرآن،الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ،د.فائق فارس ،الطبعة الثانية ،الكويت ١٩٨١م.

٣٨- معاني القرآن،أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب والهيئة العامة ،القاهرة ١٩٥٥م- ١٩٧٢م .

٣٩- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ١٩٨٩ م ، ١٩٩١ م .

٤٠- المغني في النحو ،تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) تحقيق د.عبد الرزاق السعدي ،الطبعة الأولى، دار الشؤون والثقافة والأدب ، بغداد٢٠٠٠م .

٤١- المفصل في علم العربية،أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل ،بيروت(ب.ت).

٤٢- المقتضب ،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)،محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب ،بيروت ،د.ت .

٤٣- الموجز في النحو، ابن السراج النحوي (ت٣١٦هـ) تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرحي ،مؤسسة بدران ،بيروت ١٩٦٥م.

٤٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ،مصر د.ت .